# واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية

# The reality and prospects of enhancing financial inclusion in Arab countries.

**د . بن قيدة مروان**
**جامعـــة المـــدية**
**د. بوعافية رشيد**
**المركز الجامعي تيبازة**

**ملخـــص :**

تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة، والتصدي للفقر، ودمج الاقتصاد غير الرسمي. تسعى بلدان العالم في الوقت الراهن لإشراك شرائح المجتمع خاصة الفقيرة والمهشمة في منظومة الاقتصاد والنظام المالي، وهذا من خلال تعميم الخدمات المالية لمختلف أفراد المجتمع حسب احتياجاتهم ومتطلباتهم بعدالة وشفافية، تجسيدا للشمول المالي.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحليل واقع الشمول المالي في البلدان العربية، والتطرق لأهم المعوقات والأسباب التي تحول دون تعميم الخدمات المالية في المنطقة العربية، وإبراز أهم التجارب العربية التي نجحت في تجسيد الشمول المالي، إضافة إلى البلدان التي وضعت استراتيجيات وبرامج مستقبلية لتعزيز الشمول المالي في المستقبل.

**الكلمات المفتاحية :** الشمول المالي، الاستبعاد المالي،التثقيف المالي.

**Abstract**:

In order to achieve sustainable development goals, address poverty and integrate the informal economy. The countries of the world are currently seeking to involve the segments of the society, especially the poor and the marginalized in the economy and financial system, by spreading financial services to the different members of society according to their needs and requirements in a fair and transparent manner.

The purpose of this paper is to analyze the reality of financial inclusion in the Arab countries, and to address the most important obstacles and obstacles to the spread of financial services in the Arab region, highlighting the most important Arab experiences that have succeeded in achieving financial inclusion, the future.

**Keywords**: financial inclusion, financial exclusion, financial education.

**Résumé**:

Pour atteindre les objectifs de développement durable, lutter contre la pauvreté et intégrer l'économie informelle. Les pays du monde cherchent actuellement à impliquer les segments de la société, en particulier les pauvres et les marginalisés dans l'économie et le système financier, en diffusant les services financiers aux différents membres de la société selon leurs besoins et leurs exigences de manière équitable et transparente. manière.

L'objectif de cet article est d'analyser la réalité de l'inclusion financière dans les pays arabes et de surmonter les principaux obstacles et obstacles à la diffusion des services financiers dans la région arabe, en soulignant les expériences arabes les plus importantes qui ont réussi à atteindre l'inclusion, l'avenir.

**Mots-clés**: inclusion financière, exclusion financière, éducation financière

**مقدمـــة :**

رغم التطور الهائل في الخدمات المالية في الوقت الراهن، نتيجة لاستخدام تكنولوجيا الاتصال و الرقمنة، إلا أننا نجد أكثر من نصف البالغين على مستوى العالم مستبعدين من هذه الخدمات، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية، خاصة في البلدان الفقيرة من العالم. في سياق هذا الكلام تعتبر المنطقة العربية واحدة من بين المناطق في العالم التي تعاني ضعفا، في مدى استفادة المجتمعات العربية من الخدمات التي يقدمها النظام المالي والمصرفي بالمنطقة، باستثناء بعض البلدان العربية التي حققت مستويات مقبولة في تعميم الخدمات المالية لمجتمعاتها. في المقابل تبقى الشرائح الفقيرة للبلدان العربية الأخرى تعاني الإقصاء والتهميش المالي، وهو مصطلح عكس الشمول المالي. ولتحليل مدى تعميم الخدمات المالية في المنطقة العربية واهم معوقاته، قسمنا الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

**أولا** : **الشمول المالي.**

*مفهوم الشمول المالي.
* أهمية وأهداف الشمول المالي.
*الركائز الأساسية للشمول المالي.
*مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية.

**ثانيا : واقع الشمول المالي في البلدان العربية.**

*الشمول المالي على المستوى العالمي.
*تحليل الشمول المالي في البلدان العربية.
* واقع التثقيف المالي في المنطقة العربية.
*تجارب عربية لتعزيز الشمول المالي.
*أسباب ضعف الشمول المالي في المنطقة العربية.

**أولا : الشمول المالي**

***ظهور الشمول المالي :** ظهر مصطلح الشمول(Financial Inclusion) (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة "ليشون وثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها اثر إغلاق فرع احد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية. وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية. وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم استخدامها بسبب عدم توفرها او بسبب عدم القدرة على امتلاكها. وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصائهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم عن استخدام المنتجات والخدمات المالية[1].

غير أن الاهتمام الدولي بالشمول المالي ازداد في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007، وازداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلي تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع، وتمكينهم من استخدام كافة المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.اذ تم إنشاء التحالف الدولي للشمول الماليعام 2008 الذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، ويضم عدد 94 دولة من الدول النامية ممثلة في 119 مؤسسة تنقسم مابين وزارات مالية وبنوك مركزية، ويعمل التحالف على تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي وتبادل الخبرات الفنية والعملية بين الدول الأعضاء ومساعدتها في صياغة السياسات والاستراتيجيات الإصلاحية وآليات التطبيق بالإضافة إلى إعداد الزيارات التعليمية في ذات المجال.[2]

وقد عقد أول مؤتمر سنوي للتحالف الدولي للشمول المالي في عام 2009 بدولة كينيا ثم عُقد بعد ذلك في كل من أندونيسيا، المكسيك، جنوب أفريقيا، ماليزيا، ترينداد وتوباجو، موزمبيق وفيجى، ومصر في 2017.

***مفهوم الشمول المالي :**عكس الشمول المالي (الإقصاء المالي) أو الاستبعاد المالي( Financial Exclusion)، والذي يشير إلى إتاحة الخدمات و المنتجات المالية لفئات (أفراد أو مؤسسات) دون أخرى، لاعتبارات عدة قد تتعلق بمدى الانتشار الجغرافي، او مالية كارتفاع تكلفة الخدمات، او محدودية الخدمات، أو اعتبارات دينية...الخ.

---

[1]– سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني(ماس)، فلسطين، 2016، ص 15.

[2]–احمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور...كيف لمصر ان تحقق الشمول المالي؟، مصر، 2017. متاح على الموقع الالكتروني:
https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona///12/11/2017.

**الشمول المالي حسب البنك الدولي** :يعني أن الأفراد والشركات يستطيعون الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم-المعاملات والمدفوعات والادخار والائتمانيات والتامين- التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة.[1]

**الشمول المالي حسب منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي**: بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلي مجموعه واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالسعر المعقول والشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة التي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعي والاقتصادي.

**الشمول المالي:** هو إتاحة و استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وإفراده وبالأخص تلك المهشمة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التامين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة. ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المصرفية. ويتم قياس الشمول المالي من حيث إتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب، وجودة تلك الخدمات بما يدمج العرض والطلب.[2]

**الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي :** يعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التامين ضد الحوادث غير المتوقعة. ويشمل العوامل أو السمات التالية:

-الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل.

-الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

-توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتامين.

-الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع إيلاء اهتمام اكبر لحقوق المرأة.

**الشمول المالي** مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد، والمؤسسات، خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة

---

[1]- مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2017، ص06.

[2]- بنك الجزائر، الشمول المالي، بنك الجزائر، الجزائر: 2017، ص01.

والإشراف. والشمول المالي لا يتحقق من دون التثقيف المالي، فالمستهلك الواعي يعتبر أكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته.

يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات تتضمن الحسابات المصرفية، والمدخرات، وقروض قصيرة الأجل، والتأجير التمويلي، والرهون العقارية، والتامين والرواتب، والمدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك ماليا.[1]

*** أهمية وأهداف الشمول المالي:**وتتمثل في العناصر التالية:

**1-الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي و النمو الاقتصادي:** لقد أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية. اذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الاقتصادي. ذلك أن النظام المالي الذي لا يتضمن كافة الشرائح السكانية لا تتوافر لديه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع، ومن ثم ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية وتنخفض قدرته علي تحقيق الاستقرار، ومن ثم فإن تحقيق الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي[2].

**2-الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية:** وهذا من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب اكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية.[3]

**3-الشمول المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة** : فتعميم الخدمات المالية يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات المصغرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء السمة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

**4-يهتم الشمول المالي بالجانب الاجتماعي**: وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل من خلال حصولهم علي المنتجات المالية بشكل عادل وبأسعار منخفضة وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

***الركائز الأساسية للشمول المالي:**

[1]–اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية لحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد، 436، اتحاد المصارف العربية، 2017، ص 12.

[2]–فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص03.

[3]–بنك الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص01.

**1-دعم البنية التحتية المالية:** إذ تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، وينبغي تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن ما يلي :

- بيئة تشريعية ملائمة تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي.
- الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها. من فروع البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التامين وغيرها.
- تطوير وسائل ونظم الدفع والتسوية، وهذا لتيسير تنفيذ العمليات والخدمات المالية.
- الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الالكترونية في تقديم الخدمات المالية، وهذا لخفض تكاليف هذه الأخيرة.
- توفير قواعد بيانات شاملة، خاصة بيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

**2- الحماية المالية للمستهلك :** وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة، وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية باقل التاكاليف وبجودة عالية. تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة.

**3-تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع :**لتيسير الوصول الى الفئات الهشة والمؤسسات الصغير وفي المجتمع، وتلبية متطلباتها واشراكها في النظام المالي. وهنا نشير الى دور الجهات الاشرافية في تحقيق هذه الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة.

**4- التثقيف المالي :**ويكون من خلال الاعداد استراتيجية وطنية لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي والعمل على تقييم وقياس مدى نجاحه، مع التأكد من إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة بالتثقيف المالي.

***مؤشرات قياس الشمول المالي العالمية :** اتفق قادة مجموعة العشرين(G20) مع توصية الرابطة العالمية (GPFI)

« Global Partnership for Financial Inclusion »من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي و الوطني، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية وهي [1]:

- الحصول على الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.
- جودة الخدمات المالية.

[1]. ماجد محمود محمد أبودية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير،جامعة الأزهر،غزة فلسطين2016، ص 33.

و ذالك من ناحية سهولة الوصول إلى الخدمة المالية و بأقل تكلفة وبوسائل بسيطة و أكثر جودة .

**ثانيا : واقع الشمول المالي في البلدان العربية:** قبل ان نتطرق للشمول المالي لبلدان العالم العربي نتكلم عن واقع الشمول على مستوى بلدان العالم حتى تسهل عمليات المقارنة.

***الشمول المالي على المستوى العالمي:**حسب دراسة للبنك الدولي 2017 تبين فيها ان نصف البالغين في أنحاء العالم، أو نحو 2.5 مليار نسمة، على خدمات مالية رسمية، و75 في المائة من الفقراء لا يتعاملون مع البنوك بسبب ارتفاع التكاليف، وبُعد المسافات، والمتطلبات المرهقة في غالب الأحيان لفتح حساب مالي. ولا يدخر سوى نحو 25 في المائة من البالغين في العالم الذين يكسبون أقل من دولارين للفرد في اليوم أموالهم في مؤسسات مالية رسمية. [1] اذ يرتبط "عدم التعامل مع البنوك" بالتفاوت في مستويات الدخل: فاحتمال أن يكون لأغنى 20 في المائة من البالغين في البلدان النامية حساباتٌ بنكية رسمية يزيد بأكثر من الضعفين عن أفقر 20 في المائة. ومع أن الفقراء لا تتاح لهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية بالقدر نفسه الذي يتاح للأشخاص الأكثر ثراءا فإن حاجتهم إلى الخدمات المالية قد تكون أكبر. وتظهر البحوث أن الحصول على منتجات الادخار، ولاسيما حسابات الادخار "التعاقدية" التي لا يحق فيها للعملاء السحب من أموالهم حتى يصلون إلى هدف حددوه هم بأنفسهم، قد تكون له منافع ملموسة غير مجرد زيادة مدخرات العملاء، فقد تساعد أيضا على تمكين النساء من أسباب القوة الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات المنتجة والاستهلاك، ورفع الإنتاجية والدخول، وزيادة الإنفاق لأغراض الصحة الوقائية.

حسب مؤشر تعميم الخدمات المالية لسنة 2014، الصادر عن البنك الدولي، فاق المتوسط العالمي للشمول المالي (60%)، اذ نشير الى ان اعلى معدلات الشمول موجودة على مستوى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (94%)، تليها دول مجلس التعاون الخليجي(74%)، ثم بلدان شرق آسيا والمحيط الهادى(البلدان الناشئة فقط). في المقابل ادنى المستويات كانت في المنطقة العربية باستثناء دول الخليج (21%)، وهي اقل من المعدلات المسجلة بالنسبة لبلدان المنخفظة الدخل(22%). والمخطط الموالي يوضح اهم هذه البيانات حسب المناطق الجغرافية لبلدان العالم.

**المخطط (01):ملكية حساب لدى مؤسسة مالية رسمية (السن 15 سنة فأكثر)، حسب المنطقة في العالم.**

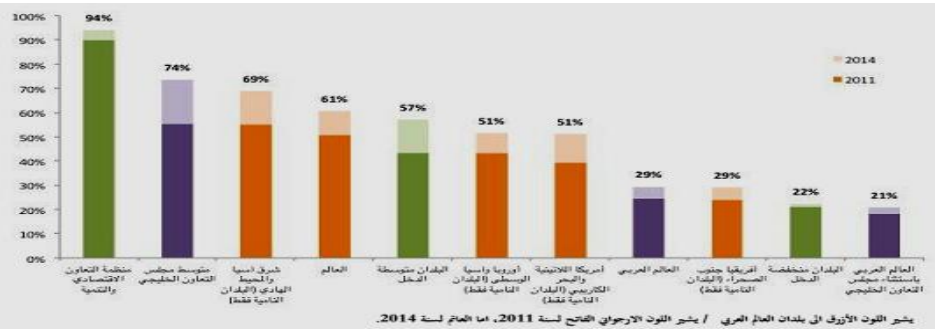


[1]– البنك الدولي، البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي، البنك الدولي، 2017.

**Scours :**Arab Monetary Fund,CGAP,Financial Inclusion Measurement in the Arab World,WORKING PAPER, CGAP, January 2017, p02.

*** تحليل الشمول المالي في المنطقة العربية:** يتميز الشمول المالي في الدول العربية بالضعف، فنحو 18 % فقط من السكان في البلاد العربية لديهم حساب مع مؤسسة مالية، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فالأمر يختلف من حيث انتشار الخدمات المصرفية.وفقا لصندوق النقد الدولي، لا تزال المنطق العربية تسجل احد ادنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث ان (18%) فقط من السكان في المنطقة العربية امتلكوا حسابات مع مؤسسات مالية عام 2014، مقارنة مع (43%) في البلدان النامية، و (24%) في دول افريقيا جنوب الصحراء، وتنخفض هذه النسبة الى (13%) عند النساء. كما تشير ارقام مؤشر تعميم الخدمات المالية العالمي2014 الى ان المنطقة العربية، باستثناء دول الخليج الست، تسجل ادنى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث ان (80%) من السكان او ما يعادل نحو (200مليون) نسمة ليس لديهم حساب مصرفي. وبحسب صندوق النقد العربي، ان الدول العربية باستثناء دول الخليج، هي الأكثر حرمان من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم،حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي(29%-21%) عام 2016[1]، وامتلك نحو (30%) فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة اقل من المتوسط العالمي (34%). وفي حين تصل الفجوة في نسبة الوعي المالي بين الرجال والنساء(5%) في العالم، ترتفع إلى (8%)على مستوى البلدان العربية. وتشير الإحصاءات إلى أن (93%) من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15و 24عاما في المنطقة العربية لا يمتلكون حسابات مصرفية في أية مؤسسة مالية رسمية، وهو ادني معدل في العالم.[2]

تجدر الإشارة إلى الفروقات الواسعة بين الدول العربية في ما يخص الشمول المالي، ففي العام 2014، لذلك يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات وهي :

***المجموعة الأولى: دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة :**تشمل دول مجلس التعاون الخليجي الست وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ (62%). فاعلي هذه النسب كانت بالإمارات العربية والبحرين، والكويت بحوالي (83.2%)، (81.9%)، (72.9%) على التوالي.

***المجموعة الأولى: دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة :** وتشمل كل من الأردن ولبنان وفلسطين، ودول المغرب (الجزائر وتونس والمغرب)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين (24%-62%)، وهذا بنسب (50.5%) بالجزائر، و (46.9%) بلبنان، و(27.3%) بتونس، والأردن(25%) و(24.2%) بفلسطين.

***المجموعة الأولى: دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة :** وهي دول ذات معدلات شمول ادني من (24%)، (20.4%) موريتانيا، و (15.3%) السودان، و(13.7%) مصر، والعراق(11%) و(6.4%) اليمن.

والجدول الموالي يبين مستويات الشمول المالي في البلدان العربية.

---

[1]- Arab Monetary Fund,CGAP,Financial Inclusion Measurement in the Arab World,WORKING PAPER, CGAP, January 2017, p02.

[2]–اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص13.

**الجدول رقم (01): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما لسنة 2014.**

| | المجموع | الذكور | الإناث |
|---|---|---|---|
| دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة | | | |
| الإمارات العربية المتحدة | 83.2 | 89.8 | 66.3 |
| البحرين | 81.9 | 90.2 | 66.7 |
| عمان* | 73.6 | 83.7 | 63.5 |
| الكويت | 72.9 | 79.3 | 64.0 |
| السعودية | 69.4 | 75.3 | 61.1 |
| قطر* | 65.9 | 68.6 | 61.6 |
| دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة | | | |
| الجزائر | 50.5 | 60.9 | 40.1 |
| لبنان | 46.9 | 62.4 | 32.9 |
| المغرب* | 39.1 | 52.0 | 26.7 |
| تونس | 27.3 | 34.1 | 20.5 |
| الأردن | 25.0 | 33.3 | 15.5 |
| فلسطين | 24.2 | 27.3 | 21.2 |
| دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة | | | |
| موريتانيا | 20.4 | 22.2 | 18.8 |
| السودان | 15.3 | 20.2 | 10.0 |
| مصر | 13.7 | 18.0 | 9.2 |
| جيبوتي* | 12.3 | 16.6 | 8.8 |
| العراق | 11.0 | 14.6 | 7.4 |
| الصومال | 7.9 | 9.6 | 6.0 |
| اليمن | 6.4 | 11.4 | 1.7 |

المصدر: البنك الدولي، 2016. *2011.

**المصدر :** اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص13.

والمخطط الموالي يبين ملكية الحسابات المالية لدى مؤسسة رسمية لسن 15 عاما فأكثر مقارنة ببلدان العالم.

**المخطط رقم (02) : ملكية الحسابات المالية لدى مؤسسة رسمية لسن 15 عاما فاكثر مقارنة ببلدان العالم.**

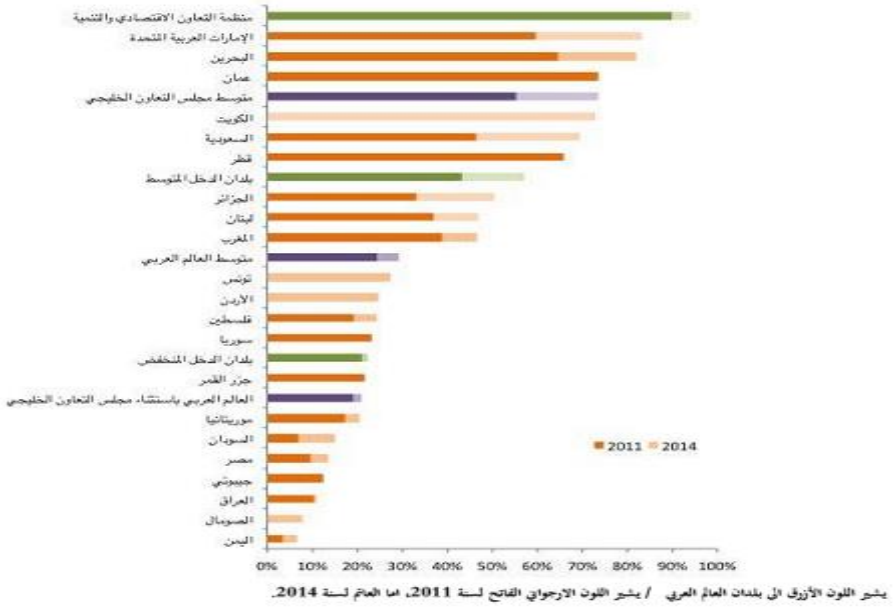


يشير اللون الأزرق الى بلدان العالم العربي / يشير اللون الارجواني الفاتح لسنة 2011، اما العام لسنة 2014.

**Scours :**Arab Monetary Fund,CGAP,Financial Inclusion Measurement in the Arab World,WORKING PAPER, CGAP, January 2017, p0.3

تشكل فئة الشباب نسبة عالية من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئسية تحول دون استفادتهم من الخدمات المالية والمصرفية. اعتمادا على مؤشر الشمول المالي الذي يعتمد على ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 عاما. إضافة الى ان الشباب العربي لا يتمتعون باستقلالية مالية دون سن 25 عاما، كما لا يمكنهم فتح حسابات بنكية ووادارتها دون سن 18 عشر. وهو ما يفسر تدني معدلات الشمول المالي، باستثناء دول الخليج العربي، والجدول الموالي يبين الفرق في ملكية الحسابات في المنطقة العربية كنسبة من البالغين فوق 15 عاما و 25 عاما.

**الجدول رقم (02): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 و25 عاما في الدول العربية.**

| | ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 15 عاماً | ملكية الحسابات كنسبة من البالغين فوق سن الـ 25 عاماً |
|---|---|---|
| الجزائر | 50.5 | 57.5 |
| البحرين | 81.9 | 85.8 |
| مصر | 13.7 | 17.3 |
| العراق | 11.0 | 12.0 |
| الأردن | 24.6 | 31.8 |
| الكويت | 72.9 | 75.3 |
| لبنان | 46.9 | 52.2 |
| موريتانيا | 20.4 | 24.8 |
| السعودية | 69.4 | 70.9 |
| الصومال | 7.9 | 8.5 |
| السودان | 15.3 | 17.0 |
| تونس | 27.3 | 30.3 |
| الإمارات العربية المتحدة | 83.2 | 88.2 |
| فلسطين | 24.2 | 33.5 |
| اليمن | 6.4 | 9.0 |

المصدر: البنك الدولي، 2016.

**المصدر :** اتحاد المصارف العربية، مرجع سبق ذكره، ص16.

- World Bank, THE LITTLEDATA BOOK ON FINANCIAL INCLUSION 2015, World Bank Washington, DC. USA, 2015, p(22-160).

*** واقع التثقيف المالي في المنطقة العربية :**

***مفهوم التثقيف المالي:**

لقد تعاظمت أهمية التثقيف المالي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008، حيث بينت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية. وهو ما دفع عدد من الحكومات إلى تبني استراتيجيات قومية للتثقيف المالي.

حسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يشير التثقيف المالي إلى العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية وذلك من خلال المعلومات والإرشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة أخرى لتحسين أوضاعهم المالية.

أما حسب المنظمة الدولية لمالية الأطفال والشباب التثقيف المالي، هو عملية توفير توجيهات ومواد تعليمية مصممة لزيادة المعارف والمهارات المالية لدى الأطفال والشباب.

**التثقيف المالي** هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للافراد. ويعد التعليم المالي هو العملية التي من خلالها توفير الواد اللازمة للافرد للوصول الى التثقيف المالي، وذلك بهدف زيادة الوعي المالي والوصول الى الرفاهية للافراد.

بينت احدى الدراسات للبنك الدول حول الثقافة المالية للبالغين، مستويات متواضعة للثقافة المالية للبلدان العربية، والجدول الموالي يبين مستويات الثقافة المالية للبالغين في البلدان العربية.

**الجدول رقم (03):نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية في الدول العربية.**

| البلد | نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية | البلد | نسبة البالغين الذين لديهم ثقافة مالية |
|---|---|---|---|
| تونس | %45 | السعودية | %31 |
| الكويت | %44 | مصر | %27 |
| لبنان | %44 | العراق | %27 |
| البحرين | %40 | فلسطين | %25 |
| الامارات العربية | %38 | الاردن | %24 |
| الجزائر | %33 | السودان | %21 |
| موريتانيا | %33 | اليمن | %13 |

**المصدر :** من اعداد الباحثين اعتمادا على :

-اتحاد المصارف العربية، **مسيرة اتحاد المصارف العربية في تعزيز الشمول المالي 2015...وتستمر**، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد، 442، اتحاد المصارف العربية، 2017، ص 32.

يتبين من الجدول السابق، المستوى المتواضع للتثقيف المالي في المنطقة العربية، والذي يعتبر ركزيزة أساسية للشمول المالي، وهو ما ينعكس على معدلات الشمول الضعيفة في المنطقة باستثناء دول الخليج.

***التجارب والمبادرات العربية لتعزيز الشمول المالي:** ونميز هنا ما بين مبادرات دول دول مجلس التعاون الخليجي، ذات معدلا تشمول مرتفعة، ودول اخرىذات معدلا تشمول متوسطة.

***دول ذات معدلاتشمول مالي مرتفعة "جهود دول مجلس التعاون الخليجي":** تعتبر هذه الدول السباقة عربيا وعالميا في تطبيق الشمول المالي، وهذا من حيث تنوع الخدمات المالية التي تقدمها والاستراتيجيات المتبعة لتعزيز الشمول المالي.[1]

وفي هذا السياق تعتبر دولة الامارات من أوائل الدول التي سعت لتجسيد الشمول المالي وهذا من خلال :

- نظام حماية الأجور الذي اقره البنك المركزي،
- السماح لشركات الصرافات بتقديم خدمات للفئات التي لا تتعامل مع البنوك.
- تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الالكترونية لشمول فئات اكبر وتقليل التكاليف.
- اصدار بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليا ضمن نظام حماية الأجور. ونفس النظام طبق في السعودية.

بالنسبة لقطر، تم تشكيل لجنة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتثقيف المالي عام 2015، حيث تم وضع خطة عمل وآلية لتنفيذ هذه الأخيرة علة مراحل تضمنت ما يلي:

- اجراءدراسة للوضع الحالي.
- تحديد الفجوات والاحتياجات، ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.
- تشجيع المواطنين على الادخار والاستثمار بطلريقة سليمة.

اما بالنسبة للعربية السعودية، فقد وضعت مؤسسة النقد العربي السعودي استراتيجية شملت أربعة محاور لتعزيز الشمول المالي وهي :

- تطوير الشبكة السعودية للمدفوعات وتقديم تطاقات مسبقة الدفع.
- وضع خطة تطويرية لنظام السداد، وتطوير نظام التحويلات المالية للمدفوعات منخفضة القيمة لجذب وإدخال شريحة من المجتمع للقطاع المصرفي.
- ادارج مبادى حماية العملاء والشمول المالي ضمن التشريعات بهدف حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الملائمة وبتكاليف مناسبة وعادلة وشفافة.

***دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة:**

لتعزيز الشمول المالي هي بعض هذه البلدان، اعلن كل من المغرب والأردن وفلسطين ولبنان عن خطط لانشاء قاعدة قاعدة تحليلية جديدة لتعميم الخدمات المالية، تركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدفوعات السداد، وتمكين النساء ماليا[2].

---

[1]-اتحاد المصارف العربية، مسيرة اتحاد المصارف العربية في تعزيز الشمول المالي 2015...وتستمر، مرجع سبق ذكره، ص18.

[2]-اتحاد المصارف العربية، مسيرة اتحاد المصارف العربية في تعزيز الشمول المالي 2015...وتستمر، مرجع سبق ذكره، ص20.

2. World Bank, THE LITTLEDATA BOOK ON FINANCIAL INCLUSION 2015, World Bank Washington, DC. USA, 2015, p(22-160).

بالنسبة للاردن تبنى البنك المركزي الأردني سياسة خاصة لتعزيز الشمول تضمنت المحاور المحاور التالية :

- تحسين الوصول الى التمويل، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير البنية التحتية اللازمة لتعزيز الشمول المالي.
- نشر الثقافة المالية والمصرفية(محو الامية المالية).
- توسيع نطاق رقابة البنك المركزي لتغطي شركات التمويل الأصغر.
- حماية المستهلك المالي من خلال تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.

بالنسبة لفلسطين فقد اتخذت الإجراءات التلية لتعزيز الشمول المالي تضمنت مايلي :

- خلق بيئة قانةنية وتنظيمية لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.
- وضع استراتيجية وطنية لشمول المالي.
- نشر التوعية المالية والمصرفية.
- تطوير واطلاق نظام الربط الجغرافي، لدعم الانتشار المصرفي
- استرايجية ترخيص وتفرع البنوك.

***أسباب ومعوقات تطور الشمول المالي في بعض البلدان العربية :** يمكننا حصر أسباب ضعف معدلات الشمول في بعض البلدان العربية الى النقاط التالية :

- عامل عدم الاستقرار الأمني في بعض البلدان العربية مثل (اليمن، سوريا، العراق، ليبيا)، وهو ما ينعكس على مستويات التنمية في كافة القطاعات بهذه البلدان.

- عامل آخر يتعلق بالفقر في المنطقة العربية، اذ ازداد مستوى الفقر بالمنطة بعد 2010، فالمقدرة المالية للافراد تحول دون تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية.

- البنية التحتية المالية الضعيفة في عدد من البلدان العربية، ويرجع هذا الى المقدرة المالية او لعوائق أخرى، وهو ما ينعكس سلبا على نوع الخدمات المالية المقدمة، وعددها، وجودتها وكذا تكلفتها، ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.

- ضعف استخدام أنظمة ووسائل الدفع الالكترونية على مستوى عدد من البلدان العربية، وهو ما يزيد من الجمود في النظام المالي، وعلى بطء تنفيذ المعاملات والخدمات المالية المقدمة، ومسايرة التطورات الراهنة.

- مشاكل تتعلق بعدم الثقة بالمؤسسات المالية القائمة في بعض البلدان العربية، وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الافراد.

- أسباب تعود الى عوامل دينية، فالمجتمعات العربية الإسلامية تبتعد عن المالات التي لا تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية، وعلى الرغم من تطور صيغ التمويل الإسلامي، الا انها لاتزال تحتاج التسويق وابتكار منتجات جديدة تلبي متلبات المجتمع الإسلامي.

- ضعف مستوى التثقيف المالي، كما اشرنا سابقا فالبلدان العربية تتميز بضعف التثقيف المالي مقارنة بالبلدان المتقدمة وهو ما ينعكس سلبا علة معدلات الشمول المالي بالمنطقة العربية.

- هيكل ملكية القطاع المصرفي، فاغلب أصول النظام المالي مملوكة للقطاع العام، وهو ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال، كما ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.

- ارتفاع التكاليف المرتبطة بتقديم الخدمات المالية، وهو عامل مهم للقصاء المالي. إضافة الى البطء والتعقيدات في التنفيذ والبروقراطية وهو ما يزيد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لاتمام المعاملات. ومثل هذه العوامل تحفز على المعاملات غير الرسمية، والتي عادة ما تكون في اطار الدائرة غير الرسمية للاقتصاد.

- تمركز البنوك والمؤسسات المالية في المدن الكبرى، وهو ما يجعلها في غير متناول سكان الريف والمدن الصغيرة خاصة في ظل انخفاض مستوى الصيرفة الالكترونية، وهم في الغالب فئات فقيرة غير مشمولة ماليا.

- ضعف اهتمام الجهات الاشرافية على القطاع المالي والمصرفي بشان نشر الوعي باهمية الشمول المالي، وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من التجارب والمبادرات التي قامت بها بعض البلدان العربية كما ذكرنا سالفا.

**خاتمـــــــة:**

لقد زاد الاهتمام بالشمول المالي خاصة في العقد الأخير بعد ازمة 2008 العالمية، وذلك نظرا لاهميته على مستوى استقرار النظام المالي، دعم النمو الاقتصادي، دعم الشرائح الفقيرة في المجتمع، دعم العدالة والمنافسة واهداف التنمية المستدامة. وبعد دراستنا للشمول المالي في المنطقة العربية توصلنا الى بعض النتائج الهامة.

**ـ النتـــــائج:**

- للشمول المالي مجموعة من المزايا على الاقتصاد والمجتمع و النظام المالي، لذا فاعداد استراتيجية لتحقيقه مهم للغاية.

- يعتمد تحقيق الشمول المالي على مجموعة من الركائز الأساسية، مثل(البنية التحتية المالية، التثقيف المالي، تطوير الخدمات المالية...الخ).

- معدلات الشمول المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيفة مقارنة ببلدان العالم، والبلدان منخفضة الدخل، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي فقد حققت معدلات مقبولة في الشمول المالي.

- مستويات التثقسف المالي في المنطقة العربية لا تزال ضعيف، لذا لا بد من تظافر الجهود لنشر الوعي المالي في المنطقة.

- هنالك مجموعة من المعوقات تواجه المنطقة العربية في تجسيدها للشمول المالي، لذا لا من معرفة هذا المعوقات بدقة وتذليلها للمضي قدما لتحقيق الشمول المالي.

**ـ التوصـــيات :**

-لا بد من تطوير بنية تحتية مالية قوية ومرنة للرقمنة، تدعم الانشار الجغرافي للبنوك والمؤسسات المالية، ونظم ووسائل الدفع والتسوية.

- بيئة قانونية ملائمة وداعمة للتحول للشمول المالي، وتهتم بالفئات المهــمشة ماليا افــرادا او شركات مصغرة.

- الاهتمام بالتثقيف المالي، وهذا من خلال تبني استراتيجيات وطنية للتعليم المالي، مثل برامج محو الامية المالية، ادراج التثقيف المالي في مراحل التدريسالثانوني لضمان الوصول الى اكبر قاعدة من الطلاب في المستقبل.

- الاستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي.

- اشراك القطاع الخاص الى جانب القطاع العام واهمية التعاون بينهما لتعزيز الشمول المالي.

- الدور القيادي للبنوك المركزية والجهات الاشرافية للبلدان العربية في تعزيز الشمول المالي، باعتبارها فاعلا أساسيا في هذا المجال.

- وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي تنفذ عبر مراحل، تراعي خصوصيات كل بلد وقدراته المالية، وحاجاته والفجوات المالية القائمة به، و في اطار هذه الأخيرة تحدد الأهداف والاليات الكافية، الفاعلين ومسارات تقييم التقدم المحرز في الشمول المالي.

- رصد الكوادر البشرية المؤهلة لانجاح عملية الشمول.

- ابتكار خدمات مالية تناسب كل الشرائح المجتمعية بحسب حاجاتهم وقدراتهم وتطلعاتهم. على ان تكون ملائمة من حيث التكلفة والعدالة والشفافية.

- العدالة والشفافية في تقديم الخدمات المالية، وهو امر ضروري لحماية المستهلك ماليا، ويعزز من الثقة في النظام المالي والمصرفي ويزيد من شمولية الشرائح المجتمعية مع الوقت.

- تحسين مناخ الاعمال في البلدان العربية، وهذا من خلال اجراء إصلاحات اقتصادية، تحسن من بيئة الاعمال، لتدعم الاستثمار المحلي والاجنبي، وتضمن الاستقرار في المنظومة المالية.

**ـ قائمـــة المراجـــــع:**

**ـــ المراجـــــع بالعـربية :**

1- سمير عبد الله، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث الدراسات الفلسطيني(ماس)، فلسطين، 2016.
2- ماجد محمود محمد أبودية، دور الانتشار المصرفي والاشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير،جامعة الأزهر،غزة فلسطين2016.
3- مركز المشروعات الدولية الخاصة، سلسلة التحول نحو اقتصاد غير نقدي، مركز المشروعات الدولية الخاصة،غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2017.
4- بنك الجزائر، الشمول المالي، بنك الجزائر، الجزائر: 2017.
5- اتحاد المصارف العربية، الشمول المالي حاجة عربية لحد من الفقر، مجلة اتحاد المصارف العربية العدد، 436، اتحاد المصارف العربية، 2017.
6- فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية: 2017.
7- البنك الدولي، البنك الدولي في عرض عام للشمول المالي، البنك الدولي، 2017.
8- احمد سرور، منى حجازي، تزايد الدور...كيف لمصر ان تحقق الشمول المالي؟، مصر، 2017. متاح على الموقع الالكتروني:
https://elbdil-pss.org/autgor/ahmed-mona//12/11/2017.

**ـ المراجع بالانجليزية :**

9- Arab Monetary Fund,CGAP,Financial Inclusion Measurement in the Arab World,WORKING PAPER, CGAP, January 2017.

10- World Bank, THE LITTLEDATA BOOK ON FINANCIAL INCLUSION 2015, World Bank Washington, DC. USA, 2015.